القرار ١٨٣٧ (الدورة ١٧)

اعـــلان بشأن تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجـــات الســـلمية

ان الجمعية العامة ،

اذ تدفعها الرغبة الملحة في السلم ، والاهداف السامية التي ينطوي عليها ميثاق الامم المتحدة ، واذ تشير الى قراريها ١٣٧٨ (الدورة ١٤) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٥٩ و١٥١٦ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

واذ تلاحظ ان سباق التسلح مستمر في جميع انحاء العالم ، وان النفقات العسكرية التي تنفقها الدول باطراد ، وان اسلحة التدمير الشامل التقليدية والنووية وغيرها تتراكم وتتحسن ، وان الضرورة العاجلة تقتضي لذلك عقد اتفاق لنزع السلاح العام الكامل الخاضع لرقابة دولية فعالة ،

واقتناعا منها بأنه لايزال ثمة فسحة من الوقت لدفع الخطر المهلك المحدق بالعالم ، ولتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ،

واذ تذكر ان فريق الخبراء الاستشاري ، في دراسته الموضوعة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح(١) ، قدّر ان العالم يخصص في الوقت الحاضر حوالي ١٢٠ ألف مليون دولار سنويا للنفقات العسكرية ، وهو مبلغ لايقل عن ثلثي كامل الدخل القومي السنوي لجميع البلدان ذات النمو المتخلف ، او يساوي مجموعه وقتا لبعض التقديرات ،

واذ تدرك الاهمية الهائلة التي يمثلها اتفاق نزع السلاح بالنسبة الى احراز تقدم اقتصادي واجتماعي سريع تحقيقا لفائدة البشرية ،

واذ تدرك ان جميع المشاكل الانتقالية المتصلة بنزع السلاح يمكن تسويتها بواسطة التدابير القومية والدولية الملائمة ، وان تحويل الموارد المستخدمة حاليا في الاغراض العسكرية الى الاغراض السلمية يمكن تحقيقه بشكل يعود بالفائدة على جميع البلدان ، ويؤدي الى تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في جميع انحاء العالم ، وان نزع السلاح يمكن تحقيقه في جميع البلدان ، وليس فقط مع عدم الاضرار باقتصاداتها ، بل مع توفير الفوائد الكبرى لرفاه شعوبها ،

---

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ١/٩/٦٢ .

واذ تشير الى قرارها ١٧١٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١، بشأن عقد الامم المتحدة الانمائي، الذي دعى الى وضع الاقتراحات اللازمة فيما يتعلق بعدة امور منها استخدام الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح في اغراض الانماء الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما في البلدان ذات النمو المتخلف،

واذ تعتقد ان توفير جزء من المدخرات، التي ستحقق الاتفاق على نزع السلاح، لمساعدة النمو الاقتصادي للبلدان ذات النمو المتخلف بالاضافة الى جهودها الذاتية الداخلية المضاعفة ومدخراتها القومية، ستمكن ملايين لاعد لها من البشر في البلدان القليلة النمو من ان تحسن في غضون جيل واحد وبصورة ملموسة، مستوياتها المعيشية الحالية بطرق عدة منها انشاء مراكز جديدة للطاقة وللنشاط الصناعي،

واقتناعا منها بأن نزع السلاح وتحويل الموارد الهائلة الى الاستخدام في الاغراض السلمية سيفتحان باب الفرص الفسيحة على مصراعيه لانماء التعاون السلمي والتجارة بين البلدان على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وان توسيع التبادل الاقتصادي الدولي والمساعدة المتبادلة سيعودان بالفائدة على جميع البلدان صغيرها وكبيرها، وذات النمو القليل التقدم وذات النمو الكبير التقدم على السواء، ويضمن نمو الانتاج ويوجد اعمالا جديدة لملايين البشر،

١ — تحث رسميا حكومات جميع الدول على مضاعفة جهودها لسرعة الوصول الى نزع السلاح العام الكامل الخاضع لمراقبة دولية فعالة؛

٢ — وتعلن انها تؤمن ايمانا راسخا بانتصار مبادئ العقل والعدل، وبايجاد الاوضاع اللازمة في العالم والكفيلة بابعاد الحروب الى الأبد عن حياة المجتمع الانساني، والاستعاضة عن سباق التسلح الذي يستهلك موارد مالية ضخمة، بتعاون عام مثمر بين الامم لتحسين الحياة على الارض؛

٣ — وتأخذ بعين الاعتبار دور الامم المتحدة الهام في تنظيم المساعدة الدولية المقدمة الى البلدان ذات النمو القليل التقدم وفي اجراء الدراسات اللازمة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح؛

٤ — وتعرب عن تقديرها لتقرير الامين العام الذي احال به دراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح، المقدمة من فريق الخبراء الاستشاري عملا بالقرار ١٦٥٦ (الدورة ١٥)؛

٥ — وتؤيد النتيجة الاجماعية التي وصل اليها فريق الخبراء الاستشاري، ومفادها ان تنفيذ نزع السلاح العام الكامل سيعود بالخير البحت على البشرية جمعاء؛

٦ — وتؤيد المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ٨٩١ (الدورة ٣٤) المتخذ في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢، كما تؤيد الطلب الوارد في الفقرة ٦ منه، بأن تعمد الدول الاعضاء، ولاسيما تلك المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبرامج العسكرية الراهنة او المتأثرة بها، الى ايلاء مزيد من الاهتمام للنواحي التفصيلية من النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح، والى اجراء ما يلزم من الدراسات بشأنها، بغية وضع المعلومات والخطط والسياسات اللازمة لاجراء التعديلات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة في حالة تحقيق نزع السلاح، وفي المراحل المتعاقبة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل، مع مراعاة الحاجات الخاصة للبلدان المتنامية؛

٧ — وتطلب الى الامين العام ان يضع تحت تصرف الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة التقرير المعد لدورة المجلس الاقتصادى والاجتماعي عملا بقرار المجلس ٨٩١ (الدورة ٣٤)؛

٨ — وتدعو الامين العام وحكومات البلدان المتنامية الى مضاعفة الجهود المبذولة لاقامة المشاريع السليمة الاعداد وتنفيذها، وكذلك الخطط الانمائية المتكاملة ذات الطابع القومي والاقليمي، كما جاء في قرار الجمعية العامة ١٧٠٨ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١، الذى يمكن الاسراع في تنفيذه ضمن برنامج اقتصادى لنزع السلاح حالما تتوفر الموارد الانمائية نتيجة عقد اتفاق لنزع السلاح العام الكامل الخاضع لرقابة دولية فعالة، وتطلب الى الامين العام تقديم تقريره الاولي عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورة مقبلة، وفي الدورة الثامنة عشرة ان امكن ذلك؛

٩ — وتؤكد ان على الدول الاعضاء، ريثما يعقد اتفاق لنزع السلاح العام الكامل الخاضع لرقابة دولية فعالة، الا تتراخى في جهودها المبذولة لمساعدة البلدان المتنامية، بل عليها الاسراع في تلك الجهود.

الجلسة العامة ١١٩٧
١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢

القرار ١٨٣٨ (الدورة ١٧)

نمو السكان والانماء الاقتصادى

ان الجمعية العامة،

اذ ترى ان التقدم الاقتصادى والاجتماعي السريع في البلدان المتنامية يتوقف